

الكاظمي يستبق هجمات للميليشيات بتحسين المنطقة الخضراء

تعزيزات عسكرية تؤكد قرب المواجهة بين الحكومة العراقية والفصائل الشيعية

في خطوة يرى مراقبون أنها تضع العراق على شفا مواجهة بين المعسكر الموالي لإيران والحكومة، استدعى رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، تعزيزات عسكرية كبيرة إلى المنطقة الخضراء لتحسينها ضد هجمات محتملة للميليشيات الشيعية التي تحشد لمواصلة تهديد المقار الدبلوماسية، وهو تهديد يكاد يعزل العراق عن محيطه العربي والدولي.

بغداد - استبق رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، السبت، مخططات للميليشيات الإيرانية تستهدف محيط الكاظمي الذي اتخذ أولى الخطوات لتأمين المنطقة الخضراء التي يعمل فيها والتي تضم مقرات الحكومة والبعثات الدولية، وذلك من خلال الاستعانة بتعزيزات عسكرية كبيرة أثارت تحركاتها الجدل.

وأضحت بغداد الساعات الأخيرة من ليل الجمعة - السبت في تداول أنباء متضاربة عن التحركات العسكرية التي رصدها السكان بشكل مفاجئ. وارتبطت معظم التفسيرات بمحاولة مزعومة من قبل الميليشيات الموالية لإيران لاقتحام السفارة الأميركية داخل المنطقة الخضراء، لاسيما عندما تسربت وثيقة عراقية سرية تتضمن أوامر للقطعات العسكرية في بغداد برفع حالة التأهب إلى الإنذار الأعلى.

ورصد إعلاميون ومدونون حركة ارتال عسكرية باتجاه المنطقة الخضراء في الساعات الأخيرة من ليل الجمعة، تضمنت نقل مدرعات وناقلات جند وأسلحة متوسطة.

الكاظمي يستبدل القوات المكلفة بحماية المنطقة الخضراء، في ظل شكوك آخرين بالميليشيات

وبينما اجتمعت المصادر المحلية على أن التحركات تخص قطعات عسكرية عراقية، قال الدبلوماسي الإيراني أمير موسوي إن الجيش الأميركي يتحرك لتحسين سفارة بلاده في بغداد، في إطار خطته لشن هجمات ضد شخصيات عراقية، في إشارة إلى نية الولايات المتحدة استهداف قادة الميليشيات التابعة ل طهران. وأجبرت حالة الترقب



متفطن لمخططات الميليشيات

إن بعثة الأمم المتحدة في العراق قادت جهود وساطة لإيقاف ظاهرة قصف السفارات والمعسكرات والمطارات التي تستهدف قوات أميركية بالصواريخ من قبل الميليشيات الموالية لإيران، تضمنت تفاهسا مع رئيس أركان هيئة الحشد الشعبي الذي يكنى نفسه بـ"أبو فهد". لكن الوساطة نجحت فقط في خفض عدد الهجمات، من دون إيقافها، ما أثار على فشلها.

ويقول مراقبون إن البعثة الأممية تسعى لتهدئة التوترات بين أطراف النزاع مؤقتا في العراق، ومنح الانتخابات العامة المرتقبة، التي تريد الحكومة إجراؤها صيف العام القادم، الفرصة لتغيير المعادلة السياسية الحالية، التي تمنح حلفاء إيران أفضلية على منافسيهم. ولم توضح المصادر ما إذا كانت التحركات العسكرية الأخيرة ليل الجمعة السبت في محيط المنطقة الخضراء، جاءت استجابة لفشل الوساطة الأممية مع ما يعرف بـ"مجموعات الكاتوشا"، لكنها أكدت عزم الحكومة على التصدي لأي خطط تستهدف زعزعة الأوضاع الأمنية في العاصمة العراقية.

واستبق الكاظمي هذه التحركات باستبدال القوات المكلفة بحماية المنطقة الخضراء، في ظل شكوك تحيط بولاء بعض الضباط، وعلاقة ضباط آخرين بمجموعات مسلحة. وبغير القوة الجديدة المكلفة بحماية المنطقة الخضراء النمط الأمني المتبع في المنطقة، ونشرت تعزيزات كبيرة في أرجائها واستقدمت آليات ثقيلة من خارجها.

وتضع الميليشيات العراقية التابعة لإيران حكومة الكاظمي في جبهة الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج، وتتهمها بالعمالة بشكل علني. ويقول مراقبون إن الكاظمي يتعرض لضغوط مزدوجة، ممثلة بمعايير المجتمع الدولي العالية لمفهوم الأمن وحماية العملية السياسية من التدخلات الخارجية من جهة، ومظاهر النفوذ الإيراني السلبي من جهة أخرى.

ويريد الكاظمي الاستجابة لشكوك بعثات غربية وعربية عديدة بشأن قدرة الحكومة العراقية على صيانة علاقاتها الخارجية ومنع إيران من استخدام ورقة تهديد السفارات في زعزعة الاستقرار الهش أساسا. وقالت مصادر سياسية

أكتوبر 2019، وتقع المنطقة الخضراء بين الجادرية والصالحية على مسار نهر دجلة، وهي تضم أجزاء منها عمليا. وتعد الجادرية، وهي إحدى أرقى مناطق بغداد، وجهة مفضلة لسكن زعماء الميليشيات ومكاتبهم الخاصة، فيما تقع السفارة الإيرانية ضمن منطقة الصالحية، ما يعني أن الوجود العسكري للميليشياوي أمر مفروغ منه. وتقول مصادر عسكرية عراقية إن التحركات التي أمر بها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ليل الجمعة السبت في بغداد، تأتي في إطار خطة طارئة لموازنة حجم النيران الذي يمتلكه اتباع إيران في محيط المنطقة الخضراء، مؤكدة أن نشر التعزيزات العسكرية العراقية داخل هذه المنطقة ومحيطها سيستمر خلال الأيام القليلة القادمة، لحين ضمان تفوق ناري شامل للجيش العراقي.

ويرى مراقبون أن هذه التطورات تمثل مؤشرا جديدا على اقتراب العراق من لحظة مواجهة فاصلة بين معسكري الحكومة وحلفاء إيران، بعدما بلغت التوترات بين الطرفين مداها الأقصى خلال الأسابيع القليلة الماضية.

العام في بغداد السلطات العسكرية إلى الإعلان أن التحركات التي رصدها السكان روتينية، وتأتي في إطار تعزيز الأمن، نافية وجود نوايا تعرضية. وانفردت "العرب" في وقت سابق بالكشف عن وجود قرابة 10 آلاف مسلح تابعين للميليشيات الإيرانية وقوات الحشد الشعبي داخل المنطقة الخضراء ومحيطها، وسط تسريبات تشير إلى أن مهمتهم اقتحام السفارة الأميركية والسيطرة على مقرات الحكومة العراقية في حال انزلت الأوضاع في البلاد إلى مواجهة مباشرة بين واشنطن وطهران. وقالت مصادر إن الميليشيات الشيعية ستسعى إلى محاصرة المنطقة الخضراء وسط مساع حثيثة يبذلها الكاظمي لمنع بعثة الأمم المتحدة وسفارات الولايات المتحدة وأخرى أوروبية من مغادرة العاصمة العراقية بسبب التهديدات الأمنية.

وعززت عدة ميليشيات شيعية وجودها العسكري في منطقتي الجادرية ضمن جانب الرصافة والصالحية ضمن جانب الكرخ، بحجة حماية مقرات تمكثها هناك من تهديد حركة الاحتجاج الشعبية الواسعة التي انطلقت في

لوم مبطن لأردوغان في بيان تركي ينتقد السعودية

سياسات أنقرة العدوانية تُفاقم متاعب الشركات التركية

نم 10.04 مليار في 2018، ثم 9.47 مليار دولار في 2019. وخلال أول 8 أشهر من 2020 تراجع واردات السعودية بشكل كبير إلى 1.91 مليار دولار وفقا لبلومبرج. ومؤخرا، ظهرت حملات شعبية واسعة في المملكة تدعو إلى مقاطعة المنتجات التركية وذلك ردا على سياسة أردوغان العدوانية وتدخلاته في الشؤون الداخلية لدول الخليج ودعمه المستمر والمواصل للجماعات المتطرفة في المنطقة.

ولم يعد الأمر يتعلق بالمنتجات التركية فقط بل غرد المشاركون في حملات المقاطعة لتوسيع نطاق المقاطعة لتشمل وقف السياحة إلى تركيا والتوقف عن الاستثمار فيها. وتأتي تلك الحملات، في وقت ترتك فيه الحكومة التركية على الصادرات لمساعدة الاقتصاد على التعافي من الركود الناجم عن أزمة العملة التي ضربت الليرة التركية منذ عام 2018.

وتزداد المخاوف التركية بالفعل، رسميا وشعبيا، على نحو متسارع من العقوبات السعودية التي قد يتم فرضها تدريجيا على أنقرة سواء بشكل علني أو سري، والتي شملت حتى اليوم مجالات الاستثمار العقاري والسياحة فضلا عن مقاطعة المسلسلات التركية التي تمثل ترويجا لسياسة حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم.

وصارت مشكلة تتعلق بسلاسل التوريد العالمية. وأضاف البيان أن "أي مبادرة رسمية أو غير رسمية لتعطيل التجارة بين البلدين ستكون لها تداعيات سلبية على علاقاتنا التجارية". وستضر باقتصاد البلدين وشعبيهما. ولم تستبعد تركيا اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية.

البيان التركي يشير لتضرر الأتراك دون مساعدة الحكومة في إيجاد أسواق بديلة مع زهاب مساعدات قطر لدعم المخابرات والجيش

وفقا للأرقام التي نقلتها وكالة بلومبرج عن هيئة الإحصاء السعودية، فقد هوت قيمة الواردات السعودية من المنتجات التركية إلى 9.47 مليار دولار في 2019، مقارنة بنحو 12.74 مليار دولار. وواصلت واردات السعودية من المنتجات التركية التراجع على مدار 5 سنوات متتالية، فسجلت في 2015 نحو 12.74 مليار دولار، ثم انخفضت إلى 12.06 مليار في 2016، ثم 11.31 مليار في 2017.

الماضي مجموعة "إيه.بي.مولر ميرسك"، أكبر شركة لشحن الحاويات في العالم، بشأن تعطل محتمل في سلاسل التوريد العالمية، وأيضا إلى تغريدة عجلان العجلان، رئيس مجلس الغرف التجارية السعودية، التي دعا فيها إلى مقاطعة البضائع التركية.

وذكر المكتب الإعلامي التابع للحكومة السعودية أن السلطات لم تفرض أي قيود على السلع التركية. لكن في الأسبوع الماضي دعا عجلان العجلان، رئيس غرف التجارة السعودية غير الحكومية، مقاطعة المنتجات التركية ردا على ما وصفه بأنه العداء المستمر من جانب تركيا.

وقالت مجموعات الأعمال التركية، التي تشمل أيضا مكتب العلاقات الاقتصادية الخارجية وجمعية المصدرين واتحاد غرف وبورصات السلع، "ناسف بشدة للمعاملة التمييزية التي تواجهها شركائنا في السعودية.. نتوقع من السلطات السعودية أن تتخذ مبادرات ملموسة لحل المشكلات".

وأوضح البيان المشترك، الذي وقعته رواد في مجال الصناعة، ومصدرون ورجال أعمال بارزون ومتعهدون ومسؤولو نقابات عمالية، وأوردته وكالة بلومبرج للأخبار السبت، أن "هذه القضية ذهبت إلى ما هو أبعد من العلاقات الاقتصادية الثنائية،

التبادل التجاري بين البلدين ستكون لها تداعيات سلبية على علاقاتنا التجارية وستلحق ضررا باقتصاد بلدينا".

وأضاف رؤساء المجموعات إنهم تلقوا شكاوى من شركات سعودية بشأن سلطات المملكة أجبرتهم على توقيع خطابات تلزمهم بعدم استيراد بضائع من تركيا، وشكوا من استبعاد المعهدين الأتراك من الصفقات الرئيسية السعودية.

وأشارت مجموعات الأعمال التركية إلى التحذير الذي أصدرته الشهر



أطعم أردوغان تنسب في انتكاسات للشركات التركية

إسطنبول - حمل بيان لرجال أعمال ومصدرين أتراك تضرروا من المقاطعة السعودية إشارات لوم إلى الرئيس رجب طيب أردوغان بسبب سياسته الخارجية التي تراكم الأزمات على البلاد وتسد أمامهم أبواب أسواق جديدة، وإن كان البيان في ظاهره يلوم السعودية على المعاملة التمييزية ضد المستثمرين الأتراك.

وحثت مجموعات أعمال تركية رائدة الرياض السبت، على التحرك من أجل تحسين العلاقات التجارية مع الشركات التركية التي تواجه مشكلات متزايدة في العمل مع السعودية.

وقال متابعون للشأن التركي إن هذا البيان يشير إلى حجم الضرر الذي يلحق بالأتراك وباقتصادهم دون أي دعم من الحكومة أو مساعدة في إيجاد أسواق بديلة، في وقت تذهب فيه المساعدات القطرية التي يحصل عليها أردوغان لدعم السياسة والمخابرات والجيش.

وتوترت العلاقات بين السعودية وتركيا منذ أعوام بسبب الخلافات في السياسة الخارجية وموقف البلدين من جماعات الإسلام السياسي التي تدعمها أنقرة.

وتصاعد التوتر بشدة بعد مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول